مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٥١٨

الثلاثاء، ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد هويسغن	(ألمانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميسا – كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد ترويولس يابرا
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	الصين	السيد ياو شاوجون
	غينيا الاستوائية	السيد إيلي إيلا
	فرنسا	السيدة غيغين
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد المنيخ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هانتر

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية

تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2019/282)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية

تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2019/282).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة ، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية.

معروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/2019/349، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجرى تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

ألمانيا، إندونيسيا، بولندا، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، الصين، غينيا الاستوائية، فرنسا، كوت ديفوار، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون:

لا أحد

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي، جنوب أفريقيا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): حظي مشروع القرار بتأييد ١٣ عضوا دون معارضة، مع امتناع عضوين عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ٢٤٦٨ (٢٠١٩).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد هانتر (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): يسعدنا إعراب المجلس بقوة عن دعمه للجهود التي يبذلها المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية، هورست كولر، للتوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين، ينص على تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية. ونشعر بخيبة أمل لأن بعض أعضاء المجلس لا يزالون يختارون الامتناع عن التصويت، على الرغم من جهودنا الصادقة للتأكيد على وحدة المجلس إزاء العملية السياسية الجارية.

وبهذا التجديد لولاية البعثة، تسعى الولايات المتحدة إلى الحفاظ على تركيز المجلس على العملية السياسية. وينبغي أن يتمثّل هدف مجلس الأمن في إيجاد حل سياسي مقبول للطرفين في الوقت المناسب. وكما بيّن المجلس بوضوح اليوم باعتماد هذه الولاية، فإن من المهم للغاية قيام الطرفين والدول المجاورة معاً بالتعاون بشكل أكمل وبناء مزيد من الثقة، التي تدعو الحاجة إليها للتوصل إلى حل سياسي.

ونعتقد أن اهتمام المجلس الوثيق بهذه المسألة كان له دور أساسي في التقدّم السياسي المحرز خلال العام الماضي. ففي كانون الأول/ديسمبر، اجتمع كل من المغرب والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) والجزائر وموريتانيا تحت رعاية الأمم المتحدة في جنيف لعقد أول محادثات مباشرة منذ عام ٢٠١٢. وفي آذار/مارس، اجتمعت الوفود من جديد وبدأت مناقشات متعمقة بشأن كيفية التوصل إلى حل سياسي مقبول من الطرفين. وتكتسي هذه المشاورات الجارية بين المبعوث الشخصي والمغرب وجبهة البوليساريو والجزائر

وموريتانيا، والتي تهدف إلى التوصل إلى حل واقعي وعملي ودائم للصحراء الغربية، أهمية حاسمة في إرساء الأسس للتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض.

وكما قلنا من قبل، فإن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يجب أن تدعم الحلول السياسية، وسنواصل تقييم أداء بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، استنادا إلى ذلك المبدأ. ونعرب عن دعمنا الكامل للمبعوث الشخصي هورست كولر وفريقه. ونحن متأهّبون للاستماع إلى إحاطاته الإعلامية للمجلس حسبما يراه مناسباً. كما نشكر الممثل الخاص للأمين العام للصحراء الغربية، كولن ستيوارت، وأعضاء البعثة على ما يبذلونه من جهود.

السيدة غيغن (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): ترحّب فرنسا باتخاذ القرار ٢٤٦٨ (٢٠١٩)، القاضي بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وتؤيد المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية. ويشكر وفد بلدي الوفد الأمريكي بصفته القائم على الصياغة على المشاورات المتعمقة التي أجراها وعلى مشاركته الرفيعة المستوى.

أولاً، أود أن أؤكد مجدداً دعم فرنسا الكامل للجهود التي يبذلها المبعوث الشخصي. ويعيد هذا القرار الجديد التأكيد على دعم مجلس الأمن للعملية السياسية التي أطلقها في جنيف، والتي جمعت بين المغرب والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) والجزائر وموريتانيا لأول مرة منذ ست سنوات، في كانون الأول/ديسمبر. ويحظى المبعوث الشخصي هورست كولر بكل دعمنا للمضي قدماً في تنظيم اجتماع ثالث في جنيف بهذه الصيغة عندما يرى أن الظروف مناسبة.

ومن المهم أن تواصل الوفود الأربعة مناقشاتها بطريقة بنّاءة وبروح التوافق من أجل التوصل إلى حل سياسي واقعي وعملي وعادل ودائم ومقبول للطرفين، وفقاً لقرارات المجلس. وقد أتاح اجتماعا المائدة المستديرة السابقان للمغرب وجبهة البوليساريو والجزائر وموريتانيا الفرصة للاتفاق على المسؤولية الخاصة للمنطقة والحاجة إلى بناء الثقة. ومن الضروري الآن البناء على هذه الإنجازات. وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد أن فرنسا ترى أن الخطة المغربية للحكم الذاتي لعام ٢٠٠٧ جادة وأنها تشكل أساسا ذا مصداقية للمناقشات.

ثانياً، أود أن أشير إلى دعم فرنسا الكامل لعمل البعثة والممثل الخاص للأمين العام للصحراء الغربية. وكانت أحدث جولة مشاورات مع الممثل الخاص كولن ستيوارت في ١٠ نيسان/أبريل بمثابة تذكير بالدور الأساسي الذي تضطلع به عملية حفظ السلام هذه في ضمان احترام وقف إطلاق النار، وبالتالي الإسهام في الاستقرار الإقليمي. وعودة الأوضاع إلى طبيعتها في الكركرات، كما يشير الأمين العام في أخر تقرير له (S/2019/282)، دليلٌ على ذلك وسيظل الأمر محلّ اهتمام يقظ. وفي هذا الصدد، أود أن أثني على العمل الممتاز الذي تقوم به أفرقة البعثة، التي يساعد وجودها على ضمان الهدوء والحد من مخاطر التصعيد بمنع التوترات بصورة فعالة على أرض الواقع، ومن ثم تهيئة الظروف اللازمة لمواصلة الحوار بين المغرب وجبهة البوليساريو والجزائر وموريتانيا.

وفي ضوء الدور الأساسي الذي تقوم به البعثة، أُذكر بالتزام فرنسا بالعودة إلى اعتماد ولاية مدتها ١٢ شهراً، والتي يجب أن تظلّ القاعدة، في حين ينبغي أن تكون الولايات التي مدتها ستة أشهر هي الاستثناء. إن ولاية السنة الواحدة تكفل الاستمرارية وزيادة إمكانية التنبؤ في إدارة هذه البعثة، مع الحد من عدم اليقين إزاء مستقبلها. وينبغي ألا يكون وجود تلك العملية من عمليات حفظ السلام وولايتها مشروطين بالتقدم المحرز في المناقشات السياسية أو الأداء الجيد الذي تُسهم فيه البعثة من خلال تهيئة الظروف المناسبة على أرض الواقع. وفي هذا الصدد، نأسف لأن المجلس لم يتمكن من الالتزام بالنظر في الرجوع إلى

ولاية السنة الواحدة في الوقت المناسب، ونعرب عن الرغبة في أن تُجدد الولاية لمدة سنة واحدة في تشرين الأول/أكتوبر.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تود جنوب أفريقيا أن تكرر التأكيد على تأييدها القاطع والقوي لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، التي أنشأها المجلس بموجب القرار ٦٩٠ (١٩٩١). لقد كانت هذه بداية المسألة. ونشير إلى أن البعثة أُنشئت في المقام الأول لتيسير إجراء الاستفتاء في الصحراء الغربية لتمكين شعبها من إعمال حقه في تقرير المصير.

ونود أيضاً أن نؤكّد على تأييدنا الثابت للعملية السياسية التي تيسرها المساعي الحميدة للأمين العام من خلال مبعوثه الشخصي للصحراء الغربية، السيد هورست كولر. ونُعرب عن تقديرنا للعمل الذي يقوم به، فضلاً عن الجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام للصحراء الغربية ورئيس البعثة، السيد كولن ستيوارت. إن دور مجلس الأمن في دعم المبعوث الشخصي والممثل الخاص في تنفيذ ولاية كل منهما أمر بالغ الأهمية في السعي إلى إيجاد حل للحالة في الصحراء الغربية.

وعلى الرغم من أن القرار ٢٤٦٨ (٢٠١٩) يتضمّن العديد من الفقرات التي يمكن أن تتفق معها جنوب أفريقيا، لا تزال هناك العديد من العناصر المثيرة للقلق بالنسبة لوفد بلدنا. وهي تشمل ما يلي:

أولاً، إن النص بشكله الحالي غير متوازن ولا يعبر بصورة حقيقية عن الجهود التي يبلها الطرفان، المغرب والجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، وكلاهما من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. وتميل الولاية بصيغتها المعتمدة إلى تفضيل أحد الطرفين على الآخر، الأمر الذي لا يُفضي إلى عملية سياسية حيادية.

ثانياً، إن استخدام مصطلحات من قبيل ”واقعي“ و ”واقعية“، وكذلك الإشارات الإضافية إلى ”التوافق“، تشكل مصدر قلق لنا. فمن غير الواضح ما المقصود بهذه المصطلحات لأن مبدأ تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية ثابت بموجب العديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، كما قلت في وقت سابق. وينبغي ألا نُقلّل بأي حال من الأحوال من ذلك المبدأ عن طريق استخدام مصطلحات وعبارات غامضة. ويجب على المجلس أن يعيد تأكيد التزامه بالحق في تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية من دون تحفظات.

ثالثاً، إن القرار ينبغي ألا يسعى إلى التأثير بغير وجه حق في توجيه العملية السياسية أو استباق الوضع النهائي للمفاوضات.

رابعاً، تعرب جنوب أفريقيا عن أسفها لأن المجلس لا يزال يعارض وجود ولاية لرصد حقوق الإنسان للبعثة، رغم أن العديد من الجالسين حول هذه الطاولة يقترحون بشغف إنشاء آليات كهذه في الولايات الأخرى، دون استثناء. ولم نر نفس الحماس أو العزم في ما يتعلق بالبعثة، مما يخلق الانطباع بأن حقوق الإنسان لشعب الصحراء الغربية لا تُرى من نفس المنظور الذي تُرى عبره حقوق الشعوب الأخرى في أماكن أخرى من العالم.

ويقوض عدم الاتساق هذا مصداقيةَ المجلس. وأخيرا، نود أن نشير إلى أن النص يجب أن يميز بين طرفي النزاع، وهما المغرب والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، ودولتي الجزائر وموريتانيا المجاورتين.

ونود أن نكرر التأكيد على أن أساليب عمل المجلس بشأن هذه المسألة، التي يفوض بموجبها المسؤولية لمجموعة الأصدقاء المعنية بالصحراء الغربية، لا تزال تشكل مصدر قلق شديد لجنوب أفريقيا. لقد دأبنا على طرح هذه المسألة بوصفها مسألة تنطوي على المشاكل، بالنظر إلى الطابع غير التمثيلي بشكل خاص للمجموعة، التي لا تضم أي عضو أفريقي من أعضاء المجلس، على الرغم من أن هذه المسألة مسألة أفريقية. وهذا مثال آخر على مسألة أفريقية يبت فيها غير الأفارقة. وهذا أمر مجحف.

وتود جنوب أفريقيا أن تعيد التأكيد على موقفها المبدئي بشأن الحالة في الصحراء الغربية، التي تظل آخر مستعمرة في القارة الأفريقية، وتدرجها الأمم المتحدة كإقليم غير متمتع بالحكم الذاتي. لقد علمتنا تجربتنا الوطنية قيمة التضامن الدولي الذي أسقط نظام الفصل العنصري القمعي. وبالمثل، فإن التضامن الدولي هو الذي سيحقق في نهاية المطاف أكبر ما يتطلع إليه شعب الصحراء الغربية، وهو أن يصبح حرا ومستقلا أخيرا. لهذا السبب استضافت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مؤخرا مؤتمرا للتضامن مع الشعب الصحراوي. وما لم يتمتع الشعب الصحراوي بحقه الأساسي في تقرير المصير، فإنه سيظل محروما من فرصة تحقيق التنمية والازدهار والتمتع بمستقبل أكثر إشراقا. إن الأشخاص الذين يتعين عليهم أن يعيشوا في حالة من عدم اليقين، سواء في ظل الاستعمار أو في مخيمات اللاجئين، يعانون معاناة شديدة. وعلى مجلس الأمن، من خلال اتباع نهج محايد ومتوازن، أن يتحمل المسؤولية عن ضمان أنه قادر على مساعدة الطرفين على إحراز تقدم نحو التوصل إلى تسوية للحالة عن طريق التفاوض، مقبولة من الطرفين.

وفي سياق نظر جنوب أفريقيا في مشروع القرار المعروض علينا، فإنها فكرت بجدية في عدم تأييد القرار ٢٤٦٨ (٢٠١٩)، وهذا هو السبب في أننا امتنعنا عن التصويت. وكما أشرنا، تواصل قرارات المجلس المتعلقة بالبعثة معالجة هذه المسألة بطريقة مبهمة وغير شاملة للجميع. ولا يُعطى أعضاء المجلس ما يكفي من الوقت أو الفرصة للتفاوض على النصوص بشكل بنّاء. فهي أمر واقع من جانب القائمين على الصياغة والجهات الداعمة لهم. وهذا يمنع أعضاء المجلس من الممارسة الفعالة للولاية التي أوكلتها إلينا الجمعية العامة والمتمثلة في الإسهام في صون السلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، فإن من الأهمية بمكان أن يجدد مشروع القرار المعروض علينا ولاية البعثة لفترة الأشهر الستة المقبلة، ونحن نؤيد ذلك ونؤيد العملية السياسية التي شرع فيها المبعوث الشخصي للأمين العام.

أخيرا، نتمنى لشعب المغرب والصحراء الغربية نتيجة مثمرة وبناءة، ونأمل أن تكون سعيدة، لمفاوضاتهما السياسية في الجولات الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة من المحادثات في جنيف. ويتمثل دور المجلس في تقديم الدعم والمساعدة لهما في التوصل إلى هذه التسوية. وبصفتنا جنوب أفريقيين، نأمل أن يتم التوصل إلى تسوية في يوم من الأيام في الصحراء الغربية. إن المغرب دولة عضو أفريقية مهمة للغاية. ونحن بحاجة إلى أن يقوم بدوره في التكامل السياسي والاقتصادي في أفريقيا حتى يتمكن شعب الصحراء الغربية من العيش في حرية مثل بقيتنا.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): ترحب كوت ديفوار باتخاذ القرار ٢٤٦٨ (٢٠١٩)، بشأن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. وفي هذا الصدد، نثني على العمل الممتاز الذي قام به القائمون على الصياغة من الولايات المتحدة للتوصل إلى القرار الذي اتخذه المجلس للتو. ووفقا للموقف الذي أعربنا عنه بوضوح في تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.8387)، وكذلك خلال المفاوضات التي جرت مؤخرا، فإن بلدي كان يود تجديد ولاية البعثة لمدة سنة كاملة. ونعتقد بأن ذلك التجديد كان سيمكننا من إرساء الأساس للتخطيط والتنظيم طويلي الأجل للبعثة، التي تكتسي فعاليتها أهمية حاسمة أيضا لإحراز التقدم في العملية السياسية، الذي يصبو إليه بشدة المجتمع الدولي.

لقد وضع القرار ٢٤٤٠ (٢٠١٨) إطارا لاستئناف العملية السياسية المتعلقة بالصحراء الغربية، وحث أصحاب المصلحة على أن يلتزموا بها تماما. ويسرنا أن قرار اليوم يؤكد على هذا الزخم الجديد، كما يتضح من عقد مناقشتي المائدة المستديرة بين الطرفين والدول المجاورة من أجل تحديد نقاط التقارب التي من المحتمل أن تفضي إلى حل سياسي دائم، تحت رعاية الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يكرر مجلس الأمن، من

خلال القرار المتخذ اليوم، تأكيده على دعمه الكامل لجهود وتفاني السيد هورست كولر، المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية. وينبغي لنا أن نشجع مساعيه الحميدة، التي أعطت للعملية زخما جديدا، الأمر الذي سيجعل دعم المجلس المستمر أمرا بالغ الأهمية. ومن المهم بنفس القدر أن تستمر الجهات صاحبة المصلحة في الالتزام بحسن نية من أجل التوصل إلى تسوية سياسية عادلة ودائمة ومقبولة من الطرفين تقوم على أساس حل توفيقي. وفي هذا الصدد، فإن جهود المغرب الرامية إلى الإسهام في التوصل إلى حل نهائي لهذا النزاع، بما في ذلك عن طريق مبادرة الحكم الذاتي، تبدو جادة وذات مصداقية، كما يؤكد قرار اليوم، ونرى أنها تشكل أساسا جيدا للمناقشة.

وأخيرا، يرحب وفد بلدي أيما ترحيب بالتزام السيد كولن ستيوارت، الممثل الخاص للأمين العام للصحراء الغربية ورئيس البعثة، الذي يكفل عمله في الميدان في ظل بيئة صعبة من الامتثال للاتفاقات العسكرية والالتزامات ذات الصلة، والحفاظ على السلام في المنطقة.

وفي الختام، يود بلدي أن يحث جميع أصحاب المصلحة والدول المجاورة والمجتمع الدولي على توحيد جهودهم من أجل إيجاد حل نهائي لمشكلة الصحراء الغربية وضمان تحقيق السعادة لشعب المنطقة.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): يرحب الاتحاد الروسي بالجهود التي يبذلها المبعوث الشخصي للأمين العام، السيد كولر، بما في ذلك من خلال مبادرته لعقد محادثات المائدة المستديرة في جنيف، ويؤيد تلك الجهود.

وللمرة الأولى منذ سنوات عديدة، برزت فرصة للتوصل إلى حل عادل ومقبول من الطرفين لهذه المشكلة التي طال أمدها، يتماشى تماما مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. لقد تم بالفعل عقد جولتين من المفاوضات، ونأمل أنهما وضعتا الأساس لإحراز مزيد من التقدم في العملية السياسية. ونحن على ثقة بأن الاجتماع المقبل الذي أعربت الأطراف عن استعدادها للمشاركة فيه – المغرب والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو)، وجارتهما الجزائر وموريتانيا – سيؤدي إلى إحراز تقدم ملموس.

ولا بد للمجتمع الدولي، بصفة عامة، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، مساعدة المبعوث الخاص في عمله. ومن جانبنا، نعمل مع المغرب وجبهة البوليساريو والجزائر وموريتانيا. ولدينا علاقات وثيقة وودية معهم جميعا، وهي علاقات نعتز بها، ولا سيما أن الروابط المتعددة الجوانب بيننا قد اجتازت اختبار الزمن. ونعتقد أن الاتحاد الأفريقي أيضا يضطلع بدور هام. ونحن ندعم أنشطة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية التي تضم مراقبين عسكريين في صفوفها. إنها تؤدي دورا حاسما في تحقيق الاستقرار في المنطقة، ويمكننا عملها الفعال من الحفاظ على بيئة تفضي إلى المضي قدما نحو تسوية للصحراء الغربية على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. لكن وبينما ندرك الأهمية المستمرة لتنفيذ المهام التي تشكل جزءًا من ولاية البعثة، نعتقد أنه من الخطأ إحداث ضجة مصطنعة بشأن تمديد ولايتها أو محاولة استخدام القرارات المتعلقة بها لتحديد الاتجاه الذي ستأخذه المفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة أو تغيير النُهج المتفق عليها سابقا. ونعتقد أنه حتى إذا تم التوصل إلى تسوية، فستكون هناك حاجة حتمية إلى البعثة لفترة طويلة بعد ذلك.

وللأسف، فقد أُدخلت تعديلات في السنوات الأخيرة على القرارات التي تمدد ولاية البعثة والتي نرى أنها تقوض النهج الحيادي والموضوعي لمجلس الأمن تجاه مسألة الصحراء الغربية. وإلحاق الضرر بالمعايير المعتمدة سابقا أمر غير مقبول. ويجب أن نضع في اعتبارنا أنها تحدد أطراف نزاع الصحراء الغربية وتنص في النهاية على التوصل إلى حل مقبول للطرفين، يضمن تقرير مصير شعب الصحراء الغربية من خلال إجراءات تتفق مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ولم نوافق على التعديل المصطنع

لتلك المعايير خلال السنوات السابقة وقلنا ذلك بشكل مباشر تماما، ولم نتمكن من دعم مثل هذا النهج في هذه المناسبة فيما يتعلق بالقرار ٢٤٦٨ (٢٠١٩). وتم بشكل صارخ تجاهل حججنا لتصحيح الخلل، على الرغم من أن ما كنا نطالب به هو استعادة الصياغة المتفق عليها مسبقًا. ويثير ذلك مرة أخرى تساؤلات بشأن نظام القائمين على الصياغة فيما يخص مواضيع تتعلق ببلدان بعينها في المجلس.

إن الاستعاضة عن المبادئ الأساسية لتسوية مسألة الصحراء الغربية بكلمات مجردة حول أهمية الحفاظ على نهج واقعي أو البحث عن حلول وسط يؤدي إلى الغموض ويقوض الثقة في عملنا ويقلل من احتمالات نجاح العملية السياسية. وعلاوة على ذلك، فإن مثل هذا النهج لا يساعد على تهيئة جو بناء للمفاوضات. ونتذكر جيدا أنه في العديد من الاجتماعات مع المجلس، طلب منا السيد كولر منا الإعراب عن دعمنا الموحد من خلال استجابة علنية توافقية من جانب مجلس الأمن. وكانت هناك فرصة للتوصل إلى توافق.

وستظل روسيا طرفا فاعلا محايداً ومتوازناً فيما يتعلق بتسوية قضية الصحراء الغربية، وستواصل الاتصال بجميع أصحاب المصلحة الإقليميين. وسنعمل بنشاط لدعم عملية التفاوض التي أطلقها السيد كولر بهدف التوصل إلى حل مقبول للطرفين. ونحث زملاءنا على الإسهام البناء كذلك. ومن الأهمية بمكان أن نتصرف من أجل تغيير الوضع الراهن، الذي لا يمكن أن يستمر طويلا. ويجب أن نضع في اعتبارنا احتمالات استغلال عدد من الكيانات الإرهابية للفراغ الذي تشهده العملية السياسية وقضية الصحراء الغربية التي لم تُحل، مما سيكون له تأثير سلبي على الوضع العسكري والسياسي في المنطقة بأسرها.

السيد إيلي إيلا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، أود أن أشكر الولايات المتحدة، الدولة القائمة بالصياغة، على هذا الملف المتعلق بتقديم القرار ٢٤٦٨ (٢٠١٩)، الذي نشعر بأنه يمكن أن يسهم في التوصل إلى حل نهائي ودائم للنزاع في الصحراء الغربية.

لقد صوتت جمهورية غينيا الاستوائية مؤيدة القرار، الذي يجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. ويؤكد تصويتنا دعمنا الكامل للبعثة، وللسيد كولن ستيوارت، الممثل الخاص للأمين العام للصحراء الغربية ورئيس البعثة، وللمبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية، الرئيس الأسبق هورست كولر.

تقدم غينيا الاستوائية دعمًا واضحًا ومتسقًا لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية كبعثة ذات ولاية وقدرة كافية على أداء مهامها وتحقيق هدفها الرئيسي. ومع ذلك، ولأسباب مهمة شكلا ومضمونا، عمد أطراف النزاع إلى تعقيد الحالة مما أدى إلى إطالة مدة بقاء هذه البعثة التابعة للأمم المتحدة لأكثر من ربع قرن. ولذلك، سُررنا بالزخم المتجدد الذي تحقق لولاية البعثة بفضل الاجتماعات التي عُقدت في جنيف يومي ٥ و ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وفي أديس أبابا يومي ٢١ و ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩، والتي شارك فيها المغرب والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب والجزائر وموريتانيا والتزامها بالمشاركة في حوار سياسي تقوده الأمم المتحدة بشأن الصحراء الغربية، بهدف التوصل إلى حل دائم ومقبول من الجميع، بناءً على الاتفاقات المبرمة ووفقًا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وترحب غينيا الاستوائية بالجهود الرامية لإجراء مفاوضات بهدف ضمان احترام مبادئ القانون الدولي، وفقا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة.

وتشجع غينيا الاستوائية الأطراف على مواصلة السير في طريق التفاوض هذا في جو من حسن النية ومن دون شروط مسبقة، بهدف تحديد مجالات التقارب واتباع نُهج استراتيجية للحفاظ على السلام وإيجاد حل سياسي سلمي للنزاع. ونود أيضا أن نشجع البلدان المجاورة وغيرها من بلدان المنطقة على

ممارسة تأثيرها على الأطراف في العملية السياسية، من خلال العمل مع الأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

في الختام، كانت غينيا الاستوائية تفضل تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لمدة ١٢ شهرًا، ولكن بما أن هذا لم يحدث، نأمل أن يؤخذ هذا الطلب في الاعتبار في شهر تشرين الأول/أكتوبر من أجل منح البعثة والمبعوث الشخصي الوقت لمواصلة العمل دون انقطاع.

السيد المنيخ (الكويت): صوتت الكويت مؤيدة للقرار ٢٤٦٨ (٢٠١٩) الذي يمدد فيه مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة حتى تاريخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، في الوقت الذي كنا نأمل فيه أن يكون التجديد لمدة عام وبإجماع أعضاء مجلس الأمن. ونؤكد هنا أهمية دور البعثة وضرورة قيامها بتنفيذ ولايتها بالكامل، كما نجدد دعمنا لرئيس البعثة ولجهود الأمين العام ومبعوثه الخاص كولر في سبيل تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتشجيع على إجراءات بناء الثقة، بغية الوصول إلى حل سياسي دائم وواقعي وعملي ومقبول.

ونجدد دعمنا لاستمرار المفاوضات التي ترعاها الأمم المتحدة، كما نرحب بمواصلة كافة الأطراف المعنية مشاركتها في اجتماعات المائدة المستديرة دون شروط مسبقة وبحسن نية، من أجل المحافظة على وتيرة اللقاءات وكسر الجمود وتقريب وجهات النظر، مقدرين للجميع اهتمامهم بمستقبل المغرب العربي، وما قد يجنيه من منافع اقتصادية واجتماعية تعزز أمن واستقرار دوله وتدفع بتنميته قدما.

ونجدد هنا موقف دولة الكويت الداعم للمبادرة المغربية للحكم الذاتي في الصحراء، وما تشكله من خيار بناء يهدف للتوصل إلى حل مقبول لجميع الأطراف، ونجدد تأكيدنا على ضرورة احترام سيادة المغرب ووحدته وسلامة أراضيه. ونرحب بالخطوات والمبادرات التي اتخذها المغرب، والتي تتسم بالمصداقية والجدية، وبدور لجنتي المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مدينتي الداخلة والعيون وبتعاون المغرب مع أجهزة الأمم المتحدة للعناية بحقوق الإنسان.

السيد ياو شاوجون (الصين) (*تكلم بالصينية*): بفضل جهود الوساطة التي بذلها السيد هورست كولر، المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية، ومشاركة الأطراف المعنية والبلدان المجاورة بحسن نية، جرى في الآونة الأخيرة عقد اجتماعي مائدة مستديرة حول الصحراء الغربية بنجاح. وكان الجو السائد بناءً. وعبرت الأطراف التي حضرت الاجتماعين وبشكل لا لبس فيه عن استعدادها لمواصلة الحوار، وهو ما تشيد به الصين. ونأمل أن تزداد الثقة المتبادلة تدريجياً بين الجانبين وتتيح استمرار الزخم الإيجابي الحالي. وينبغي أن يواصل المجلس دعم عمل السيد كولر وتهيئة الظروف اللازمة لتمكين العملية السياسية للصحراء الغربية من المضي قدمًا.

وتسهم بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، من خلال العمل بضمير حي بموجب الولاية الصادرة عن المجلس، إسهاما إيجابيا في التقدم المحرز مؤخرا في العملية السياسية للصحراء الغربية وفي استقرار الحالة إجمالا في الصحراء الغربية.

تؤيد الصين تجديد ولاية البعثة لتتمكن من الاضطلاع بدور بناء في حل مسألة الصحراء الغربية بصورة صحيحة.

يمدد القرار ٢٤٦٨ (٢٠١٩)، الذي اتخذه المجلس للتو، ولاية البعثة لمدة ستة أشهر، ويعرب عن دعم المجلس الكامل لجهود الوساطة التي يبذلها المبعوث الشخصي كولر، الأمر الذي يدل على عزم المجلس على تعزيز ولاية البعثة والضغط من أجل التوصل إلى حل سياسي لمسألة الصحراء الغربية. وفي المستقبل، نأمل أن يعقد المجلس مشاورات أكثر شمولا بشأن تجديد ولاية البعثة. فالمشاورات يجب أن تكون أكثر شمولا بغية تحقيق توافق في الآراء.

إن موقف الصين الثابت بشأن مسألة الصحراء الغربية موقف متسق. وسنواصل الحفاظ على موقف محايد وموضوعي لدعم جهود الأمم المتحدة الرامية إلى إيجاد حل سياسي لمسألة الصحراء الغربية وتشجيع الجانبين على استخدام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة كأساس، والسعي إلى إيجاد حل عادل ودائم ومقبول من الطرفين عن طريق التفاوض.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أبدأ بياني بالتأكيد مجددا على دعم وفد بلدنا الكامل للمساعي الحميدة للأمين العام من خلال العملية السياسية التي يقودها مبعوثه الشخصي، الرئيس هورست كولر.

ونشدد على الدور المحوري الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية في صون السلام والاستقرار في المنطقة، وهي حالة تفضي إلى محادثات سلام تشمل جميع الأطراف. ولذلك السبب، يرحب وفد بلدي بتجديد ولاية البعثة، وقد صوت مُؤيدا للقرار ٢٤٦٨ (٢٠١٩).

إننا نعتقد أن القرار ٢٤٦٨ (٢٠١٩)، إدراكا لحساسية هذه المسألة، يجسد بعناية فائقة توازنا دقيقا. ونشكر الولايات المتحدة، القائمة بالصياغة، على جهودها الرامية إلى التوصل إلى هذا التوازن من خلال العمل مع الطرفين والدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى. وكذلك نثني على المشاركة البناءة لجميع الأطراف في العملية السياسية، وندعوها إلى أن تظل ملتزمة بالعملية وإلى تقديم دعمها وتعاونها الكاملين للمبعوث الشخصي من أجل إحراز تقدم نحو إيجاد حل سياسي.

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد كان من دواعي سرور المملكة المتحدة أن تصوت مؤيدة للقرار ٢٤٦٩ (٢٠١٩) اليوم. إننا نعتقد أن القرار يبعث إشارة قوية بشأن دعمنا للعمل القيم الذي يضطلع به المبعوث الشخصي للأمين العام، الرئيس السابق هورست كولر، في جهوده الرامية إلى إيجاد حل سياسي مقبول من الطرفين ينص على تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية. ونشجع الطرفين والدول المجاورة على مواصلة مشاركتها البناءة مع المبعوث الشخصي ومع بعضها بعضا، تمشيا مع روح القرار.

وندعو جميع الأطراف المعنية إلى الامتناع عن القيام بأي نشاط من شأنه أن يقوض المفاوضات أو يصعد التوترات في الميدان. وقد أقر المشاركون أنفسهم، في اجتماع المائدة المستديرة الثاني، بأهمية العمل على بناء المزيد من الثقة بعيدا عن طاولة المفاوضات. ونحن نشجعهم على مواصلة القيام بذلك من أجل دعم التقدم المحرز نحو حل سياسي دائم.

كما يجسد نص القرار دعم المجلس القوي للعمل المتواصل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية والممثل الخاص للأمين العام، السيد كولن ستيوارت، في اضطلاعه بمهامه. ونأسف لأننا لم نتمكن من التكلم بصوت واحد بشأن النص المعروض علينا اليوم. ومع ذلك، فإننا لا نزال مقتنعين بدعم المجلس بالإجماع للجهود التي يبذلها الرئيس السابق هورست كولر. وسيكون دعمنا ودعم المنطقة والمجتمع الدولي أمرا لا غنى عنه لنجاح هذه العملية.

السيد ترويولس يابرا (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): نعرب عن ارتياحنا لاتخاذ القرار ٢٤٦٨ (٢٠١٩)، الذي يجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، شاكرين الولايات المتحدة على العمل الذي اضطلعت به في صياغة القرار الذي نعتبره متوازنا. لقد صوتت الجمهورية الدومينيكية مؤيدة للقرار لأننا نعتبر أنه من الضروري دعم العملية السياسية لتسوية الحالة في الصحراء الغربية، مع التشديد على أهمية دور البعثة.

ونفهم أن التجديد لمدة ١٢ شهرا كان سيتيح قدرا أكبر من اليقين في إدارة وتخطيط موارد البعثة، فلذا يحدونا الأمل في أن تتمكن المفاوضات المقبلة من الشروع في مناقشة تسلط الضوء على فوائد فترة أطول. وترى الجمهورية الدومينيكية أن خطة

الحكم الذاتي التي قدمها المغرب تشكل أساسا جادا وموثوقا للتوصل إلى حل عن طريق التفاوض.

وأخيرا، تعيد الجمهورية الدومينيكية تأكيد دعمها للمبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية، وتحث جميع الجهات الفاعلة الموجودة في العملية على مواصلة العمل بصورة بناءة والحفاظ دائما على روح التوافق التي يجب أن تسود هذه العملية. ونحن مقتنعون بأن من الممكن التوصل إلى حل عادل ودائم ومقبول للطرفين في الصحراء الغربية، وفقا لقرارات مجلس الأمن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل ألمانيا.

إننا كذلك نرحب باعتماد تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية الذي تم اليوم. ونرى أن عمل البعثة حيوي لكفالة الاستقرار في الميدان وتوفير الحيز للعملية السياسية لكي تمضي قدما. ونود أن نشكر صراحة الممثل الخاص للأمين العام بشأن الصحراء الغربية، السيد ستيوارت، على التزامه بتخفيف حدة التوترات في منطقة العمليات، وبالتنسيق الوثيق مع الأطراف والمبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية. فيجب منحه هو وبعثته جميع الحقوق والحرية للوفاء بولايتهم، التي تشمل التمكن من الالتقاء بالأطراف من دون قيود.

إن عدم حصول القرار ٢٤٦٨ (٢٠١٩) على دعم إجماعي من مجلس الأمن أمر مؤسف. وهذا ينبغي ألا يثنينا عن دعم العملية السياسية والمبعوث الشخصي. وأرحب بالدعم الإجماعي للمبعوث الشخصي في جميع البيانات في المجلس صباح اليوم، بما في ذلك في البيانان اللذين أدلى بهما ممثلا جنوب أفريقيا والاتحاد الروسي. ويتعين على المجلس والدول الأعضاء فيه وسائر البلدان ذات النفوذ أن تثبت أنها على استعداد لاستخدام وزنها وذلك التأثير في دعم الرئيس كولر في جهوده الرامية إلى إيجاد حل وواقعي عملي ودائم لهذا النزاع يفضي إلى تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية.

وقد كان المبعوث الشخصي كولر واضحا جدا في إحاطته الإعلامية الأخيرة أمام المجلس. فهو يتوقع إشارات بحسن النية من قبل الأطراف قبل أن يعقد اجتماع مائدة مستديرة ثالث. إنني شاكر كذلك، في هذا السياق، لكون أن الولاية الآن تشمل بوضوح طلب بناء المزيد من الثقة بين الأطراف. والأمر الآن متروك للمغرب والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) لإبداء الإرادة السياسية والانخراط في تدابير لبناء الثقة. ويمثل تدمير جبهة البوليساريو لمخزون ألغامها الأرضية المتبقية إشارة مشجعة. ويمكن لاستئناف الزيارات العائلية أو إتاحة إمكانية الوصول لمراقبي حقوق الإنسان المستقلين كذلك أن يكونا إشارتين من شأنهما تيسير الحوار وإيجاد الثقة. وهذه القائمة ليست شاملة بأي حال.

وفي النهاية، يجب ألا ننسى أن نزاع الصحراء الغربية ليس نزاعا مجردا يتم حله. إنه نزاع ظل يؤثر على حياة الآلاف من الناس كل يوم على مدى عقود عديدة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.